المواقف الأمريكية والفرنسية إزاء بدائل إدارة النزاع في الصحراء الغربية

أ. إبراهيم تيقامونين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

شكل موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء نزاع الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية لتطورات هذا الملف، منذ إندلاع النزاع عام 1975 إلى اليوم، وقد تجلى هذا الدور عبر مختلف مراحله -عسكريا أو دبلوماسيا- ، وذلك خلال أكثر من أربعة عقود(1975-2016)، وهو مبرر أولي لتأكيد أهمية دراسة هذا الموضوع وتحليل أبعاده في الحاضر أو كتوقعات مستقبلية.

وإذا كان دور كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قد برز بوضوح في دعم الطروحات المغربية، - سواء كان ذلك دبلوماسيا أو عسكريا - ، فإنه من المهم تحليل هذه المواقف المعلنة والمتوقعة إزاء عملية إدارة النزاع، المفتوحة على مجموعة من الخيارات المطروحة والمتداولة أمام طرفي النزاع (جبهة البوليزاريو/المغرب) والمجموعتين الإقليمية والدولية، ويمكن حصر هذه الخيارات تصنيفا إلى ثلاثة بدائل رئيسية، متفرعة :

أولا: الحل السلمي (بين الاستفتائي و التفاوضي)**:** الذي يبقى مفتوحا على ثلاثة خيارات رئيسية:

1/إستفتاء تقرير المصير(بين خياري الإستقلال والاندماج مع المغرب)

2/الحكم الذاتي(المعروف بالاتفاق الإطار أو الخيار الثالث والذي تطور إلى صيغة الحكم الفيدرالي).

3/خيار التقسيم (بين المغرب وجبهة البوليزاريو).

ثانيا: الحرب

ثالثا: استمرار الوضع القائم(لا حرب ولا سلم Statut- Quo)[i]

وما يهم في طرح هذه الخيارات، هو تحديد موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا منها كبدائل مطروحة مع إستخلاص نقاط التوافق والإختلاف بين موقفي شريكين إقليميين ودوليين رئيسيين، كان لهما وما يزال، الدور الحاسم لإستمرار تكريس "الأمر الواقع" المغربي في الصحراء الغربية.

ويمكن تفصيل معطيات هذه البدائل من منظور تحليلي، يركز على الرهانات الإقليمية لكل منهما في هذه المنطقة، من دون الغوص في التفاصيل الكرونولوجية والقانونية للملف، أو حتى المواقف المبدئية المعروفة لطرفي النزاع، كما أن هذا التحليل لا يرجع إلى أصول مواقفهما التقليدية المعروفة بدعمها المطلق تاريخيا للطروحات المغربية- سياسيا وعسكريا- ،لا سيما خلال مرحلة النزاع المسلح بين طرفي النزاع في الصحراء الغربية، في الفترة ما بين 1975-1991.

أولا: الحل السلمي:

يعتمد هذا الحل على مبدأ تغليب خيار التسوية السلمية، واستبعاد منطق الحرب والمواجهة العسكرية بين طرفي النزاع، وهو بديل مفتوح على ثلاثة خيارات، تم طرحها إلى حد الآن، بصفة رسمية – قانونية - أو تفاوضية، بحيث يمكن تفصيل هذه الخيارات الثلاثة على النحو التالي:

1- إستفتاء تقرير المصير :

ويتعلق بتنظيم إستفتاء للناخبين الصحراويين يخيرهم بين الإنضمام إلى المغرب أو الإستقلال، في إطار الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وقد تمت لأول مرة في 20 جوان 1990 مصادقة مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة على مخطط السلام الأممي (اللائحة رقم 690) القاضي بتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية، في آجال فيفري 1992، تم بموجبها تكليف بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الإستفتاء في الصحراء الغربية "مينورسو Minurso بالسهر على تحضير شروط إجراء هذه العملية الإستفتائية[ii].

وقد كرست إتفاقية هيوستن(16 سبتمبر 1997)هذا الخيار بعد سلسلة من اللقاءات التفاوضية بين طرفي النزاع، تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية جيمس بيكر[iii].

وفيما يتعلق بمنظور الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لخيار الإستفتاء، فإنه تميز بالغموض، وذلك من خلال الجمع بين التأييد الرسمي لمخطط السلام الأممي، عبر التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 690 جوان 1990 من جهة ، وإنتهاج موقف سلبي إزاء العقبات التي اعترضت تطبيق هذا المخطط خلال 25 سنة الأخيرة،وكذا تفادي تشجيع المغرب أو الضغط عليه لتجاوز عقبة "القوائم الانتخابية"، التي كانت إحدى نقاط الخلاف الرئيسية المعطلة لإجراء الاستفتاء من جهة أخرى[iv].

ويمكن فهم خلفيات المنظورين الأمريكي والفرنسي لخيار الاستفتاء من خلال النقاط التالية:

التأييد المبدئي للولايات المتحدة الأمريكية لمخطط السلام الأممي، فمنذ نهاية التسعينات لم يكن يعني بالضرورة قبول الأمريكيين بنتيجة استفتاء تؤدي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة على حساب المغرب،بقدر ما كان ينظر إلى هذه العملية كآلية استفتائية قانونية لتكريس خيار تفاوضي يتم التوصل إليه مسبقا بين طرفي النزاع، أو كإجراء "تأكيدي" لسيادة المغرب الكلية على الصحراء الغربية ،أو الرهان على التوصل ـ عبر آلية الاستفتاء ـ إلى صيغة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية[v].

ويؤكد هذا الطرح ما جاء في تقرير لنائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشرق الأوسط وجنوب آسيا في مطلع الثمانينات(موريس درابر Morris DRAPER) أمام اللجنة الفرعية لغرفة النواب –الكونغرس- بتاريخ 25 مارس 1981، والذي حدد فيه خلفية "حياد" الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الإطار القانوني النهائي للصحراء الغربية، حيث "تؤيد تنظيم استفتاء لتحديد رغبة سكان الصحراء الغربية (...) علما أن أمثلة كثيرة في تطبيق مبدأ تقرير المصير، قد أفضت إلى نتائج غير خيار إقامة دول كاملة الاستقلال، ومثال على ذلك بورتو ريكو كأنموذج بناء في هذا الشأن"[vi].

ويعني هذا الطرح، أن الولايات المتحدة الأمريكية، رغم دبلوماسيتها الإيجابية في إدارة هذا الملف من خلال مبادرات كاتبها للدولة السابق (جيمس بيكر)، والمبعوث الأممي الخاص للصحراء الغربية (كريستوفر روس) إلا أنها لا يمكن أن تشجع تنظيم الاستفتاء، إذا كانت تعلم مسبقا أن نتيجته لن ترضي المغرب، من خلال قيام دولة صحراوية مستقلة [(vii)].

ويمكن فهم هذه الخلفية، من خلال التعديلات التي طرأت على خيارات الاستفتاء، في خطة (جيمس بيكر)– جويلية 2003- والتي تقضي بإدخال خيار "الحكم الذاتي" في خيارات استفتاء تقرير المصير، إلى جانب خياري الإستقلال، أو الانضمام إلى المغرب[(viii)].

ولم تتمكن مواقف بعض أعضاء مجلس الشيوخ من التأكيد على مؤشرات تخلي الأمم المتحدة عن خيار الاستفتاء وتقرير المصير، وذلك من خلال الضغط على الموقف الدبلوماسي للإدارة الأمريكية، و المتميز بالدعم السلبي لهذا الخيار، دون الضغط من أجل تنفيذه[(ix)].

وقد كان تأييد الإدارة الأمريكية لجهود جيمس بيكر في التوصل لاتفاقيات هيوستن (سبتمبر 1997) والتي من بنوده الرئيسية "تنظيم استفتاء حر ونزيه وشفاف"[(x)]، ويكون نابعًا منطلق توازني لمسايرة استراتيجية بداية إعادة الانتشار الأمريكي في منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس بيل كلينتون، والتي كانت تقتضي محاولة إرضاء المغرب والجزائر معا، في إدارة ملف الصحراء الغربية.

كما تميز الموقف الفرنسي إزاء خيار الاستفتاء – خلافا للدبلوماسية الأمريكية التوازنية- بسلبية صريحة، رغم الإعلان الرسمي عن "حياد فرنسا وعدم تحيزها في هذا الملف الحساس، وكذا دعم جهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء"[(xi)].

وحسب المنظور الفرنسي فإن "تطبيق مخطط السلام الأممي –الاستفتاء- وصل إلى طريق مسدود، والأفضلية –بالنسبة لفرنسا- تعطى للبحث عن تسوية سياسية تفاوضية تحظى بقبول كل الأطراف، وذلك طبقا لمبادئ الشرعية الدولية". وكان الرئيس الفرنسي (السابق جاك شيراك) دائما، يشدد على تمسك فرنسا " بإيجاد حل سياسي تفاوضي دائم يحظى بتزكية جميع الأطراف ،خاصة بين المغرب والجزائر"، كما عبرت الخارجية الفرنسية في بيان رسمي لها (بتاريخ 18 جويلية 2016) على لسان الناطق الرسمي (رومان نادال) عن دعمها لمخطط الأمم المتحدة من أجل تسوية "عادلة، دائمة ومقبولة من طرفي النزاع"، دون الإشارة إلى استفتاء تقرير المصير، الذي تنص عليه لوائح هيئة "المينورسو".

ويستنتج من هذه المواقف الرسمية التي تؤكد خلفية عدم ضغط الجهود الدبلوماسية الفرنسية في اتجاه تطبيق مخطط السلام الأممي في الصحراء الغربية، أن حرصها للتخلص من خيار الاستفتاء كان ينطلق من خلفية دعم الموقف المغربي، الذي يعتبر خيار الاستفتاء "لاغيا ومتجاوزا" لخيار التطبيق.

ويدعم هذا الموقف الصريح أطروحة الرفض القاطع لكل خيار تسوية يفضي إلى قيام دولة صحراوية مستقلة، على حساب "المصالح المغربية" و"استقرار النظام الملكي في المغرب" كما تطرحه الرباط.

ولهذا يستنتج أن الموقف الفرنسي ظل دائما أكثر وضوحًا من الموقف الأمريكي في تجاهل خيار الاستفتاء لتقرير المصير، وذلك لحرج السياسة التوازنية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، وبين محوري الجزائر والمغرب تحديدا، ولو أن محصلة الدبلوماسية الأمريكية غير الضاغطة في إتجاه تنظيم استفتاء تقرير المصير، تؤدي إلى نفس نتيجة الموقف الفرنسي السلبي إزاء هذا الخيار.

وبلغة الواقعية السياسية التي تنطلق منها المواقف الأمريكية والفرنسية بغض النظر عن الطابع المبدئي للقضية الصحراوية كقضية تصفية استعمار- فإنه يمكن القول أن تعقيدات خيار الاستفتاء ترجع-حسب واشنطن- لمنطق "المعادلة الصفرية (رابح خاسر)، بحيث لا يمكن لعملية سياسية تفضي إلى (رابح كلي خاسر) كلي أن تضمن الاستقرار في المنطقة، بغض النظر عن مشروعية مطالب جبهة البوليزاريو من جهة أو المغرب من جهة أخرى، "فبالنسبة للعرش الملكي، فإن ارتباط استقرار الوضع السياسي الداخلي للمغرب بمصير مسألة الصحراء الغربية، يجعل من غير المقبول أن يغامر المغرب في مغامرة استفتائية لا يضمن الفوز بنتائجها،فيما تجد جبهة البوليزاريو نفسها أمام استشارة إستفتائية مصيرية، قد تعرضها للخروج من التاريخ في حالة الفشل"[(xii)].

هذا المنظور الأمريكي-الفرنسي يتنصل سياسيا من الطابع المبدئي لقضية الصحراء الغربية، كقضية تصفية استعمار تتطلب استفتاء الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهو ما يفسر سلبية الموقفين الفرنسي والأمريكي إزاء التعقيدات التي تعترض هيئة المينورسو، منذ إنشائها عام 1991 لتنظيم الاستفتاء ـ رغم أنها المهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلهاـ خاصة إزاء المناورات المغربية لإغراق الوعاء الانتخابي الصحراوي بسياسة تشجيع توطين المغاربة في أراضي الصحراء الغربية.

2- **خيار الحكم الذاتي**:

يعرف هذا الخيار قانونيا بـ"الاتفاق الإطار/Accord Cadre" الذي اقترحه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي عنان، في تقرير له لمجلس الأمن الدولي في 20 جوان 2001، والقاضي بمنح الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المملكة المغربية، بحيث يتم انتخاب برلمان وحكومة محليين لتولي تسيير مختلف الشؤون الإدارية – النظام العام/الجباية/التربية والتعليم...- دون قطاعات السيادة- الدفاع/الدبلوماسية والعملة الوطنية- التي تبقى من اختصاص السلطة الملكية المركزية في المغرب، وينص هذا الاقتراح البديل على تنظيم استفتاء تأكيدي لهذا الإطار القانوني بعد فترة خمس سنوات.

وقد عرض المبعوث الشخصي الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية جيمس بيكر لأول مرة هذا الخيار –" اتفاق الإطار" / l'Accord Cadre- على طرفي النزاع، خلال زيارة له إلى المنطقة في 05 ماي 2001، قبل أن يدعوهما رسميا لمناقشة هذا الخيار التفاوضي على انفراد في لقاءات وايمينغ –أيام 27،28،29 أوت 2001- التي حضرها مندوبو البوليزاريو ، والجزائر وموريتانيا في غياب المغرب.

وقد لقي المخطط الفرنسي-المغربي تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا على مستوى مجلس الأمن الدولي، ليتولى الأمريكيون طرحه رسميا على الهيئة الأممية وطرفي النزاع في مفاوضات لندن (الأولى في 14 ماي ،2000 والثانية في 28 جوان 2000) تحت رعاية جيمس بيكر.

وكان "الاتفاق الإطار" مطروحا ضمن الخيارات الأربعة التي طرحها الأمين العام الأممي (الأسبق كوفي عنان) في تقريره لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 19 فيفري 2002.

وكان التأييد الواضح لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الخيار، ضمن إطار من الخلفيات، التي يمكن عرضها فيما يلي:

1- إقتناع كل منهما أن المغرب لن يقبل بنتائج استفتاء لتقرير المصير، يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية، مع إعتقاد كل منهما أن سيناريو خسارة المغرب في الاستفتاء يشكل "عنصر زعزعة استقرار للعرش الملكي في المغرب"، وهو ما تروج له الدوائر المغربية للضغط على الشريكين الفرنسي والأمريكي، الذين بدورهما يسعيان لتفادي هذا السيناريو "الكارثي"على مصير العرش الملكي[xiii].

2 - تشجيع كل منهما لهذا الخيار التفاوضي-الحكم الذاتي- بعد أن كانت تؤيد مبدئيا – ولو بصفة سلبية غير ضاغطة على المغرب- مخطط استفتاء تقرير المصير، ظهرت مؤشراته الأولى في نهاية 1999، حين نجح اللوبي المغربي –الأمريكي في إقناع الإدارة الأمريكية بأن انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا جديدا في الجزائر- أفريل 1999- ورحيل الملك الحسن الثاني – جويلية 1999- يفرض البحث عن تسوية تسمح بتسيير المرحلة الانتقالية في المغرب، تحت عهدة "ملك جديد و شاب"،محمد السادس، في ظروف تسمح بضمان الاستقرار الداخلي للمغرب، والحيلولة دون اختلال التوازن الإقليمي لصالح الجزائر في حالة استقلال الصحراء الغربية.

3- توجه الإدارة الأمريكية إلى الاعتقاد بأن الاستفتاء – بين استقلال الصحراء الغربية الذي تطمح إليه جبهة البوليزاريو، أو إلحاقها بالسيادة المغربية وفق مخطط الرباط- يخضع لقاعدة "المعادلة الصفرية"، وهي معادلة تراها واشنطن غير ضامنة للإستقرار في المنطقة.

وقد ظلت هذه الدبلوماسية منذ بداية نزاع الصحراء الغربية، تعمل على ترجيح "تسوية سياسية تفاوضية بين جميع الأطراف"، بحيث تضمن بها إرضاء مصالح طرفي النزاع والأطراف الإقليمية المعنية بشكل يضمن الاستقرار في المنطقة، بغض النظر عن مبدأ "تصفية الاستعمار" ، أو "تقرير مصير الشعوب"، وهو طرح براغماتي تفاوضي وتوازني لضمان خدمة واستقرار المصالح الإستراتيجية-الأمنية والإقتصادية الأمريكية في المنطقة، ويندرج الدعم الأمريكي لخيار "الحكم الذاتي" في إطار هذه الحسابات التوازنية.

4- إنطلاق الخلفية الإستراتيجية الأمريكية لحل نزاع الصحراء الغربية من منطلق التوازن الإقليمي وجيو-سياسي والاستراتيجي بين المغرب والجزائر، بعيدا عن منطلقات الحق المبدئي للشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهي رؤية إستراتيجية براغماتية أكثر من كونها شرعية وقانونية.

5- وبخصوص الموقف الفرنسي، فإنه يبدو أكثر صراحة في دعم الطروحات المغربية ، بين خيار "الاندماج الكلي"- كمكسب أعلى- و"الحكم الذاتي" . كمكسب أدنى- مع استبعاد خيار استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية،على حساب مصالح "الشريك الاستراتيجي"المغربي.

وتعتبر فرنسا خيار "الاتفاق الإطار" حول "الحكم الذاتي في الصحراء الغربية" هو الخيار الوحيد ، الذي يسمح بالبحث بصفة "واقعية" عن تسوية دائمة لقضية الصحراء الغربية، بحيث "تأخذ بعين الإعتبار بشكل متوازن تطلعات كل الأطراف...".

وينطلق هذا الموقف " الثابت "من موقف تقليدي داعم للطروحات المغربية، بحيث يرى في خيار الحكم الذاتي المخرج القانوني الممكن لتكريس "الأمر الواقع" للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية ، من خلال تسوية أممية تزكيها الشرعية الدولية، وتضمن استقرار النظام السياسي الملكي في المغرب، مع ضمان توازن استراتيجي إقليمي لصالحه بحيث يحول دون "الهيمنة المحورية" للجزائر في المنطقة، وهو ما كانت فرنسا التاريخية تحذر منه منذ استقلال الجزائر.

وعليه تراهن كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، عبر الدفع الدبلوماسي نحو تكريس خيار "الحكم الذاتي" في الصحراء الغربية، على ضمان مصالح اقتصادية في مجال استغلال الفوسفات، والثروة السمكية، وآفاق استكشافات للنفط في الصحراء الغربية، وهو ما يفسر ضغوطات الشركتين البتروليتين " كيم ماكغي" الأمريكية، و"توتال ألف فينا" الفرنسية في اتجاه ترجيح خيار "الاتفاق الإطار"، بعد إبرامهما مع المغرب لعقود تنقيب وإستغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية منذ منتصف عام 2000.

ويمكن القول أن خلفية التأييد الأمريكي لخيار " الحكم الذاتي"، ينطلق من حسابات توازنية بين المغرب والجزائر، بحيث تبقى المعادلة الإقليمية بين "محوري" منطقة المغرب العربي متوازنة بأكبر قدر ممكن، ومن ثم تستبعد فيها فرص إختلال التوازن لطرف إقليمي على حساب طرف آخر.

أما فرنسا، فتبدو-كشريك تاريخي تقليدي في منطقة المغرب العربي- أكثر طموحا لإدارة لعبة التوازنات في المنطقة، بين محوري الجزائر والرباط ، بحيث تسعى باريس من خلال خيار"الحكم الذاتي" إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية، الرامية إلى الاحتفاظ بالدور الرئيسي في إدارة موازين القوى الإقليمية في المنطقة، بإعتبار أن الدعم التفاوضي للمغرب – عسكريا ودبلوماسيا وحتى اقتصاديا- يسمح للرباط بتحقيق التوازن مع الجزائر، التي تنفرد بمؤهلات اقتصادية وجيو-استراتيجية كبيرة، وهو ما يعرف في المنظور التاريخي الفرنسي بـ"استراتيجية التعويض/ Strategie de Compensation التي تدعي من خلالها فرنسا أن إستقلال الجزائر، وهي تتمتع بأراضيها الشاسعة ومواردها الطبيعية الغنية، يشكل تهديدا لموقع المغرب جيو-استراتيجي في المنطقة.

وتسعى الإدارة الأمريكية حاليا إلى إدخال "تحسينات"على صيغة "الحكم الذاتي" - في محاولة لإغراء جبهة البوليزاريو كطرف في النزاع والجزائر كطرف معني وملاحظ - ،من خلال التسويق لصيغة جديدة "دون الاستقلال وأكثر من الحكم الذاتي" في إطار ما اصطلح عليه بـ " الصيغة الفيدرالية Federale/ Option" التي تحمل نفس مواصفات الحكم الذاتي، لكن بصلاحيات أكبر للمجالس الصحراوية تحت حكم السيادة المغربية.

وقد اعتبر الملاحظون الضغوط الأمريكية الأخيرة على المغرب ، من خلال زيارة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي-مون) إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين يوم 12 أفريل 2016 ، ومن خلال تأييد واشنطن لتمديد مهمة المينورسو إلى مراقبة وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية المحتلة، بمثابة مؤشر على رغبة أمريكية لإدخال تعديلات على خيار "الحكم الذاتي"، وهو ما أثار حفيظة المغرب،دون أن تكشف فرنسا عن موقفها الصريح إزاء المقترحات الأمريكية تجنبا لإحراج الرباط.

ومع ذلك تبقى التعديلات المتداولة على "الاتفاق الإطار" غير رسمية، فيما يبقى خيار الحكم الذاتي غامضا غير مكتمل المعالم من الناحية القانونية والدستورية.

3- خيار التقسيم:

ويعتبر من أقل الخيارات المطروحة تداولا، من الناحيتين الدبلوماسية والقانونية، ويتمثل هذا الخيار في اقتراح تقسيم أراضي الصحراء الغربية إلى شمال يلحق بالمغرب وجنوب تقيم عليه جبهة البوليزاريو دولة "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " المستقلة،وقد اصطلح عليه بـ"الخيار الرابع".

وقد ورد هذا الخيار رسميا لأول مرة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن الأسبق (كوفي عنان) في 19 فيفري 2002، حيث أكد أن من بين الخيارات المطروحة لتجاوز " الوضع المسدود" ، يمكن "البحث مع الأطراف في النهاية إذا كانت مستعدة لمناقشة إمكانية تقسيم الأراضي"[(xiv)].

وقد نسبت الدوائر الدبلوماسية هذا الاقتراح آنذاك لروسيا- العضو الدائم في مجلس الأمن- حيث بدأ تداوله لأول مرة في الأروقة الدبلوماسية للأمم المتحدة، في مطلع فيفري 2002، كبديل لخياري استفتاء تقرير المصير الذي يرفضه المغرب و" الإتفاق الإطار" الذي رفضته كل من جبهة البوليزاريو والجزائر.

وبالرجوع إلى موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يمكن تحديد ذلك على النحو التالي:

- بدا موقف فرنسا واضحا في رفض هذا الخيار- التقسيم- كما جاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية آنذاك، تعليقا على الخيارات الأربعة التي تضمنها تقرير كوفي عنان(19 فيفري 2002)، حيث أكد دعمه الصريح لخيار الاتفاق الإطار، ورفضه لخيار التقسيم "الذي لا يمكن تطبيقه"، حسب المنظور الفرنسي.

وينطلق هذا الموقف من مبدأ تقليدي للدبلوماسية الفرنسية المعارض لقيام دولة صحراوية مستقلة، ومن ثم فإنها تنظر إلى خياري الاستفتاء لتقرير المصير-المؤدي للاستقلال- و"التقسيم" معا ، بنفس الرؤية جيواستراتيجية، باعتبار أن الخيارين يؤديان إلى اختلال التوازن الاستراتيجي الإقليمي لصالح الجزائر، التي ستستفيد من قيام "دولة صديقة" تسمح لها بالاستفادة من منفذ على المياه الأطلسية، وهو السيناريو الاستراتيجي الذي تسعى فرنسا لإجهاضه.

وبقدر ما يبدي الغرب معارضته لخيار التقسيم، من منطلق حجة الحرص على وتماسك العرش الملكي، بقدر ما تكون استجابة فرنسا أكبر لضمان هذا الرهان ـ إستقرار النظام الملكي في المغرب ـ الذي يدخل ضمن المحددات الرئيسية للسياسة الفرنسية في منطقة المغرب العربي.

- تبدو الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر قابلية لمناقشة هذا الخيار، في حالة استنفاذ كل فرص فرض خيار "الحكم الذاتي"، ولكن ذلك لن يتم إلا في ظل ضبط خريطة توازنية استراتيجية صارمة بين دول المنطقة، لا سيما بين الجزائر والمغرب، وتطبيق خيار التقسيم قد يكون محصلة لحالة إندماج إقتصادي كبير في المنطقة، بحيث تزيل مخاوف الاختلالات الإستراتيجية التي قد يتضمنها خيار التقسيم، حسب المنظورين الفرنسي والأمريكي.

ويمكن القول أن هذا الخيار ،لا يعارض المصالح الأمريكية في المنطقة، بحيث يمكنها من استغلال منفذ البوابة الأطلسية للسواحل الصحراوية، في عملية استيراد وتسويق المحروقات الجزائرية، وكذا استغلال منجم "غار جبيلات" بتندوف المحاذية للأراضي الصحراوية[xv].

ويجدر التأكيد في هذا الإطار،أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبد موقفا رسميا واضحا من هذا الخيار، لا بالتأييد ولا بالرفض، خلافا لموقف فرنسا الرافض، علما أن هذا الخيار- التقسيم- لم يلق متابعة كبيرة في الدوائر الرسمية للأمم المتحدة، إلا أن حرص الولايات المتحدة على تشجيع تسوية سياسية للنزاع تضمن الاستقرار الدائم في منطقة المغرب العربي، يجعلها متفتحة لدراسة كل الخيارات التفاوضية، بما فيها هذا الخيار، شريطة أن تقنع المغرب وجبهة البوليزاريو بذلك.

ثانيا: خيار الحرب:

ويتمثل في لجوء أحد طرفي النزاع أو كلاهما –المغرب وجبهة البوليزاريو- إلى توظيف الأداة العسكرية لتغيير أو تكريس أو ترجيح معادلة النزاع في الصحراء الغربية لصالحه، وقد استطاعت منظمة الأمم المتحدة تحييد سيناريو المواجهة العسكرية في هذا النزاع، منذ 06 سبتمبر 1991، تاريخ إعلان وقف إطلاق النار، من خلال تمديد مهام " المينورسو" منذ أكثر من 25 سنة.

وفي ظل المعادلة الصراعية الراهنة في منطقة النزاع، والتي تخدم المغرب الذي يسيطر على أغلبية أراضي الصحراء الغربية، فإن سيناريو الحرب ظل في فترات متقطعة وسيلة تهديد من جانب جبهة البوليزاريو لقلب موازين "الأمر الواقع"، من خلال التحذير من عواقب التخلي عن مخطط التسوية الأممي لتنظيم استفتاء تقرير المصير أو التعبير عن رفض استمرار وضعية تكريس "الأمر الواقع" الذي يخدم المغرب، ويمكن تحديد موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من هذا السيناريو –خيار الحرب- على النحو التالي:

1) إنطلاقا من أن أي تصعيد عسكري محتمل بين جبهة البوليزاريو والمغرب، لا يمكن حصره في الإطار الثنائي للنزاع، بإعتباره يحمل أبعادا إقليمية تهدد استقرار منطقة المغرب العربي، لا سيما في ظل احتمال إمتداد رقعة التوتر إلى ما بين المغرب والجزائر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو حريصة على تفادي هذا "السيناريو" المهدد لاستقرار المنطقة ، والذي تعتبره "خطًا أحمرًا " لا يمكن بلوغه ، مما يجعلهما ترى في الحل العسكري، خيارا " غير ممكن ولا محبذ"[xvi].
2) إن خيار الحرب من شأنه أن يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل، وبالتالي التورط في النزاع، لا سيما إذا تعلق الأمر بالحيلولة دون هزيمة عسكرية للمغرب، بإعتبارها – الهزيمة العسكرية - تشكل عنصر زعزعة إستقرار للنظام الملكي ، وهو ما لا تقبل به الإدارة الأمريكية، أو بروز مؤشرات تطور النزاع إلى توتر عسكري بين القوتين الإقليميتين في المنطقة،الجزائر والمغرب.
3) إن عودة سيناريو الحرب في المنطقة ، يتعارض مع مشروع الشراكة الاستراتيجية الأمريكية مع دول المنطقة(أمنيا، اقتصاديا وسياسيا)، الذي يتطلب حدا كبيرا من الإستقرار والتعاون الإقليمي المشترك.
4) إن تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن "قاعدة" إستبعاد سيناريوهات التصعيد العسكري ، قد يكون من منطلق التوظيف الجزئي - Instrumentalisation- للضغط على فرنسا، كعامل تهديد لاستقرارها من جنوب

البحر المتوسط، بهدف ترتيب حسابات توازنية استراتيجية معها في المنطقة، أو في غيرها من المناطق، وفق منطق "المقايضة الاستراتيجية".

5) مع بروز مخاطر انتشار المجموعات المسلحة في منطقة المغرب العربي(لا سيما في ليبيا حاليا)، ودول منطقة الساحل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بفتح جبهة عسكرية أخرى قد تساهم في "تسلل"وانتشار عناصر المنظمات المسلحة الدولية والمحلية في هذه المنطقة التي تسعى واشنطن لتأمينها في إطار ما يعرف بإستراتيجية " بان-ساحل/Pan Sahel ".

أما بالنسبة لفهم موقف فرنسا من هذا السيناريو-الحرب-، فإنه يمكن أن ينطلق من الخلفيات التالية :

1) يشكل احتمال تصعيد عسكري شامل في المنطقة، عامل زعزعة وتهديد لاستقرار وضع يمكن أن يحمل مخاطر نقل بؤر التوتر إلى شمال حوض المتوسط، (تدفق الهجرة،تداعيات الاضطرابات الأمنية والاقتصادية للمنطقة على الوضع الداخلي لفرنسا...).
2) معارضة فرنسا لسيناريو الحرب، يندرج في إطار استراتيجية حماية معادلة " الأمر الواقع" في الصحراء الغربية، والتي تخدم بالأساس حسابات المغرب الذي تربطه بفرنسا علاقات تحالف استراتيجي مستقر.
3) لجوء فرنسا المحتمل إلى توظيف عامل "التصعيد العسكري المحدود" في المنطقة، قد يكون في إطار حسابات توازنية للضغط على الجزائر، بإعتبارها "طرفا معنيا"، ولكن دون أن يبلغ هذا التوتر حدا تصعيديا لا يمكن التحكم فيه، لأن فرنسا لن تقبل في الأصل بتوتر بين الجزائر والمغرب، يبلغ مستوى تصعيد عسكري،قد يغرق المنطقة بكل جوارها الجيو- إستراتيجي الشمالي (المتوسطي)، والجنوبي (منطقة الساحل) في حالة من اللاإستقرار.
4) يشكل التوجه الاستعدادي الجديد للشباب الصحراوي نحو الخيار العسكري، في ظل حالة اليأس من آفاق التسوية، عاملا مهددا لإستمرار حالة الترقب، وقد تلجأ جبهة البوليزاريو للتهديد بهذا البديل التصعيدي للضغط على المغرب والشركاء الإقليميين والدوليين، على الأقل كأداة تفاوضية لإيجاد حل عادل لقضية الشعب الصحراوي.
5) تبدو الجزائر في موقع مدعم دبلوماسيا وسياسيا لمطالب جبهة البوليزاريو، بتنظيم استفتاء لتقرير المصير ،باعتبارها قضية تصفية استعمار، دون أن يصل هذا الدعم إلى حد تشجيع عودة التصعيد العسكري الشامل ،علما أن الجزائر لن تقبل بإطلاق البوليزاريو لعمليات عسكرية محتملة ضد المغرب إنطلاقا من الأراضي الجزائرية.

وكنتيجة لهذه المعطيات التحليلية، يمكن القول أن هناك وفاقا إستراتيجيا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى الشركاء الإقليميين، لاستبعاد سيناريو الحرب في المنطقة، لا سيما في ظل سعي الطرفين الأمريكي والفرنسي،لخدمة مصالحهما الاقتصادية والإستراتيجية مع دول المنطقة، منها الجزائر والمغرب بالخصوص.

ثالثا: استمرار الوضع القائم "لا حرب ولا سلم" - Statut Quo –

ويتعلق الأمر باستمرار "الوضع القائم" للنزاع منذ وقف إطلاق النار سنة 1991، بحيث يفتقد إلى تسوية نهائية، دون أن يدخل دائرة التصعيد العسكري، وقد سهرت منظمة الأمم المتحدة منذ هذا التاريخ على فرض إحترام وقف إطلاق النار ، دون التوصل إلى حل نهائي للقضية، وذلك من خلال تجديد مجلس الأمن الأممي لمهام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية(المينورسو) في ربيع كل سنة،وذلك طيلة 25 سنة، والذي كان آخرها في إطار اللائحة 2285 (المصادق عليها في 29 أفريل 2016) ، حيث تنص على تمديد مهمة المينورسو إلى غاية 30 أفريل 2017، دون أن يفضي هذا المسار الطويل لمهام "المينورسو" المتجددة سنويا،إلى تنظيم الاستفتاء الذي أنشئت من أجله[(xvii)].

وقد بدا موقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واضحا في التصويت آليا على تمديد مهمة "المينورسو" ، كلما طرح ملفها دوريا على طاولة مجلس الأمن، وهو مؤشر واضح لسلوك سياسي يريد تمديد"الوضع القائم" الذي يخدم المغرب، ولا يقلق كثيرا مصالح الشريكين الدوليين، باريس وواشنطن، في المنطقة.

وكان الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) قد اعترف- قبل أكثر من عشر سنوات في تقريره المنشور يوم 22 أكتوبر 2004- ب" إنسداد الحل السياسي في الصحراء الغربية"، فيما أبدى الأمين العام الأممي الحالي(بان كي مون) تأسفه لإستمرار إنسداد الوضع ، منددا ب"سياسة الأمر الواقع المنتهجة من المغرب"[(xviii)].

ولتحليل موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إزاء استمرار**" الوضع القائم"**، لا بد من التأكيد على بعض المنطلقات التي تخص موقفي طرفي النزاع –المغرب وجبهة البوليزاريو- من هذا الوضع:

- إن إستمرار "الوضع القائم" هو لصالح المغرب- في غياب تسوية نهائية تخدم مصالحه-، بإعتباره تكريسا لـ "أمر واقع" يؤدي تقريبا إلى نفس الأغراض السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لـ"سيناريو" إلحاق الصحراء الغربية بالسيادة المغربية المبسوطة على الجزء الرئيسي "المفيد" لأراضي الصحراء الغربية.

كما أن المغرب يراهن على عامل الزمن لتكريس "الأمر الواقع"، الذي يسمح له بإستغلال الثروات المنجمية والبحرية للأراضي الصحراوية، من جهة، ويراهن عليه لاستنزاف الطاقات التجنيدية لجبهة البوليزاريو بالشكل الذي يسمح للمغرب بفرض ضغوط تفاوضية على قيادتها وإرغامها على قبول تنازلات بخصوص مبدأ الإستفتاء، وقيام دولة صحراوية مستقلة[(xix)].

وقد تدخل فكرة "الاتفاق الإطار" في هذا السياق التفاوضي[(xx)]، بالإضافة إلى أن هذا الوضع يفتح المجال أمام سياسة التوطين المغربية واستحداث خريطة ديموغرافية جديدة، بحيث يراهن عليها المغرب لإغراق "الوعاء الاستفتائي" وإستغلاله في حال عرض أي تسوية محتملة على الإستفتاء الشعبي في الصحراء الغربية.

ومن جهة أخرى، يعمل المغرب على استغلال "الوضع القائم"للحفاظ على "الورقة الصحراوية"في عملية التجنيد الداخلي، وضمان " الوفاق الوطني" حول خيارات العرش الملكي في المغرب، وكذا في عملية تجنيد الجيش الملكي في الجنوب، وتحييده عن العملية السياسية في الداخل.

ويمكن تحليل مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إزاء سيناريو إستمرار"الوضع القائم" وفق المعطيات التالية :

1) إستمرار"الوضع القائم" لم يعد يهدد استقرار المنطقة، كما كان الحال خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لانحسار هامش بديل التصعيد العسكري، ومن ثم الحرب، في ظل الوفاق الإقليمي والدولي على استبعاده، لا سيما إذا علمنا أن أي تصعيد عسكري ستكون له آثار مباشرة على الوضع ، وتحديدا بين المغرب والجزائر، في وقت لا تزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تصنفان هذا النزاع ضمن قائمة " النزاعات المحدودة ".

وعليه، فإنه إذا كان هذا "الوضع القائم" يعطل مشاريع الشراكة الإقليمية التي تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإنه لا يشكل عائقا لاستمرار المصالح الاقتصادية (الإستثمارات النفطية مع الجزائر)، والإستراتيجية (الشراكة الأمنية مع دول المنطقة في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب)، فيما لا تبدو فرنسا قلقة على هذا الوضع ما دام أنه في صالح الحسابات المغربية من جهة ولا يعطل علاقاتها الشراكية الثنائية مع كل دول المنطقة، بما فيها الجزائر، رغم أن فرنسا لا تريد أن تخسر كل رهاناتها في الجزائر بسبب مواقفها الصريحة المؤيدة للطروحات المغربية، مما يدفعها للبحث عن بدائل توافقية مرضية للمغرب ومقبولة نسبيا للجزائر كطرف معني بهذا النزاع الإقليمي.

2) إن المنظور الاستراتيجي الأمريكي الجديد في المنطقة، لا سيما منذ إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية الدولية نحو متطلبات "مكافحة الإرهاب الدولي" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لم يعد يضع تسوية نزاع الصحراء الغربية كشرط أولي وأساسي لانطلاق برامج الشراكة الأمريكية - الإقتصادية والإستراتيجية الأمنية- في منطقة المغرب العربي. وتبدو الإدارة الأمريكية أكثر رهانا على توفير أرضية تجانس وتكامل للمصالح الإقتصادية بين دول المنطقة بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بحيث توفر هذه الأرضية الشراكية – حسب المنظور الأمريكي- فرصا أكبر للنجاح في تسوية نزاع الصحراء الغربية.

وقد شجع هذا المنظور البراغماتي الذي يحيد ملف الصحراء الغربية في أي سلوك إستراتيجي أمريكي- فرنسي، تعثر خيارات التسوية ، ورغبة الأمريكيين في التمسك بسياسة توازنية تسعى لإرضاء كل من المغرب- كأحد طرفي النزاع – والجزائر - كطرف إقليمي معني بالنزاع -، وبالتالي إستمرار خدمة مصالحها مع كل منهما، في إنتظار توفر شروط التسوية النهائية للنزاع.

الإستنتاج:

لقد ظهر أن كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كان لهما دورًا متكاملًا سياسيا وعسكريا في دعم الموقف التفاوضي للمغرب في إدارة نزاع الصحراء الغربية، منذ إندلاعه (عام 1975) إلى اليوم، إذ يلاحظ أنهما ظلا حريصين على عدم ترك المغرب محروما من دعم كلاهما (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) في نفس الوقت، وعلى الرغم من أن الفتور النسبي في العلاقات بين المغرب وإدارة كارتر في نهاية السبعينات، إلا أنه قابله ترابط وثيق بينهما خلال عهدة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (1974-1981)، كما أن توتر العلاقات بين المغرب وفرنسا خلال بداية عهدتي الرئيس الإشتراكي فرانسوا متيران،(1981-1995) قابله تعزيز استراتيجي كبير في العلاقات الأمريكية-المغربية خلال عهدتي الرئيس رونالد ريغان(1981-1989)، فيما شهدت مرحلة إعادة إنتشار السياسة الأمريكية بين محوري الجزائر والمغرب في منتصف الثمانينات، نفس "المراجعة" من جانب فرنسا الإشتراكية في إتجاه الإنفراج مع المغرب، وقد

إلتزمت كل منهما نفس الإستراتيجية في تبادل الأدوار التوازنية في منطقة المغرب العربي، وكذا في إدارة ملف الصحراء الغربية، من خلال حرص واشنطن على عدم تخلي فرنسا عن المغرب، في وقت تبدو فيه واشنطن أكثر إرتباطا بمصالحها الإقتصادية والإستراتيجية – الأمنية مع الجزائر.

-كما ظهر أن هناك إتفاق بينهما على عدم فرض خيار تسوية للنزاع، تكون نتيجتها " زعزعة إستقرار النظام الملكي" في المغرب، وهو الطرح الذي كان يهدد به الملك الراحل الحسن الثاني شركاءه الغربيين، لتبرير ضرورة دعمهم للطروحات المغربية في الصحراء الغربية، منذ مرحلة الحرب الباردة، لتستمر هذه الذريعة إلى اليوم، رغم تحولات النسق الدولي.

ويبرز من خلال تطور مواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إزاء ملف الصحراء الغربية، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، إجماع ضمني على تفعيل خيار التسوية السياسية التفاوضية للنزاع، بدل التمسك بخيار الإستفتاء بين الإستقلال أو الإنضمام للمغرب، بإعتبار أن واشنطن وباريس واثقتان من رفض المغرب لإستفتاء يؤدي إلى إستقلال الصحراء الغربية، فيما لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية .

ويبدو هامش التحرك والمناورة عند الأمريكيين أوسع في إدارة خيارات تسوية نزاع الصحراء الغربية ، ومن هذا المنطلق يمكن توقع إستعدادها لطرح صيغة تسوية تتجاوز صيغة الحكم الذاتي ولا تصل إلى حد الإستقلال التام عن المغرب، كما هو مطروح في إقتراح غير رسمي يتعلق بخيار " الصيغة الفيدرالية " وهو طرح لا تزال فرنسا متحفظة منه.

وفي المقابل فإن فرنسا – بحكم قربها الجغرافي وخلفيات علاقاتها التاريخية بدول المنطقة- تبدو حريصة أكثر على إدارة موازين القوى في المنطقة ، بالشكل الذي لا يسمح ببروز قوة إستراتيجية منفردة أو متكتلة في المنطقة تهدد مصالحها في الداخل أو في الإطار الإقليمي المتوسطي ،المغاربي أو الإفريقي .

تبدو الولايات المتحدة أكثر براغماتية من فرنسا، من حيث تمسكها بإيجاد حل دائم و قابل للاستمرار لنزاع الصحراء الغربية . بغض النظر عن صيغة التسوية . فما يهم الأمريكيين هو التوصل إلى تسوية تضمن ديمومة أكبر للاستقرار في المنطقة .

كما تبدو أنها أكثر دوغماتية من حيث تمسكها بترجيح الطروحات المغربية –الضم الكامل أو الحكم الذاتي– بغض النظر عن توفير شروط الإستقرار والتجانس بين دول المغرب العربي ، وبين الجزائر و المغرب تحديدا .

وقد جاء الموقف الفرنسي المتمسك بتسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار الأمم المتحدة، موازيا للموقف الإسباني الذي شدد بدوره على هذا الإطار، وتدعيمه لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية[xxi].

وأخيرا يمكن التأكيد أن المواقف الفرنسية والأمريكية لم يطرأ عليها أي تحول حاسم منذ تاريخ وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع في سبتمبر 1991، بإستثناء التوافق على إستمرار واقع " اللاحرب واللاسلم" الذي لا يقلق- إلى حد الآن - مصالح كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويسمح أكثر للمغرب بكسب رهان الوقت لتكريس "واقع الاحتلال" في الأراضي الصحراوية.

الهوامش :

(i) أنظر تقرير كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة المؤرخ في 19 فيفري 2000،- س/178/2002-.

(ii) تم يوم 06 سبتمبر 1991 دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ،فيما بدأت هيئة "المينورسو"-هيئة منظمة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية- مهمتها بموجب قرار مجلس الأمن يوم 29 أفريل 1991(اللائحة رقم 690).

(iii) YAHIA.H.Zoubir and Daniel VOLMAN,The United States and Conflict in the Maghreb, North African Studies, Vol.2. N°3, winter97, pp.19-21.

(iv) أنظر بالنسبة للموقف الأمريكي:

Stephen ZUNES,The United States and the Western Sahara Peace Process,Middle East Policy,1998,N°.4, p.138.

والموقف الفرنسي :

Annick Misk TALBOT,Pour la Paix au Sahara Occidental ;Collectif d'initiatives pour la Connaissance du Sahara Occidental , Octobre 2001.

(v) Stephen ZUNES,op.cit.,p.137.

(vi) Abdelkhaleq BERRAMDANE,le Sahara Occidental :Enjeu Maghrébin, Paris, edition Karthala,1992,p.173.

(vii) Yahia ZOUBIR , The Third Way in Western Sahara, Realpolitik vs. International Legality, Notion Arabe, Vol 15, N° 45. Septembre 2001, pp.73-84.

(viii) هذه الخطة التي تندرج في إطار اللائحة 1429،صادق عليها مجلس الأمن في 31 جويلية 2003

(ix) Yahia H.ZOUBIR , Karima BENABDELLAH and GAMBIER,"Western Sahara Deadlock",Middle East Report ,227,summer 2003.

(x) أنظر: Yahia H.ZOUBIR ? « The United State and the Conflict in the Maghreb »,p.20.

(xi) Thomas De SAINT MANICE ,"Sahara Occidental-un peuple oublié, une lutte enssablée ».seminaire du jeudi 11 Janvier 2001(Oxfan-Maison internationale).Bruxelles,p.11 , **http://membres-Lycos.fr/Tomdsm-Maison Internationale.pdf**

(xii) Rémy Leveau/Khadija Mohsen-Finan, « L'affaire du Sahara occidental », Etudes, no 1, 2000

(xiii) Yahia H.ZOUBIR, « The Third Way in Western Sahara :Realpolitik vs.International Legality »,op.cit.,p.1.

- Angel Perez GONZALEZ,op.cit

(xiv) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (178/2002/s)بتاريخ 19 فيفري 2002.

(xv) أنظر دراسة : Yahia H.ZOUBIR , Karima BENABDELLAH and GAMBIER,Op.cit.

(xvi) أنظر تقرير نائب كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط موريس درابر أمام لجنة لغرفة النواب الأمريكية (25 مارس 1981) حول نزاع الصحراء الغربية،

(xvii) Centre d'actualité de l'Onu, http://www.un.org/apps/newsFr/

(xviii) جاء هذا الموقف في تصريح للأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في تقرير له صدر في أفريل 2015.

(xix) Frank NEISSE, LE RÈGLEMENT DU CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL ET L'ONU, POUR QUELLE « TROISIÈME VOIE »?, p.702. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001468.pdf

[xx] أنظر دراسة ع.بوزيد،"نزاع الصحراء الغربية: آفاق الأزمة المستقبلية"،جريدة "صوت الأحرار"،عدد 05 أكتوبر 2002.

[xxi] جاء ذلك في تصريح لسفير إسبانيا بالجزائر خوان لينا خلال "ندوة المجاهد"المنعقدة يوم 19 جوان 2005 بالجزائر.